

الأردنية وافقت على مبدأ اشتراك وفد فلسطيني مستقل في مؤتمر جنيف في حالة ما اذا وجهت دعوة الى هذا الوفد للاشتراك في المؤتمر . واضاف « ان الأردن اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وان هذا الاعتراف قائم ، ولكن في ما يتعلق بأن تكون المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني فهذا أمر لم يعرض في محادثات الاسكندرية » . وقد اوضح الملك حسين «للاهرام» (٤/٧) أن الأردن سيذهب الى جنيف كدولة يمسها قرار مجلس الامن ولها اراض احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وسيذهب بعد ذلك الى جنيف وفد منظمة التحرير ليتحدث من حقوق شعب فلسطين وهي مسائل تتجاوز « مسؤوليتنا » المباشرة . وقال حسين ان الأردن لم يعترض في يوم من الايام على تمثيل شعب فلسطين في أي مفاوضات وقال « لما أحسست ان إسرائيل تعارض معارضة شديدة ان يشترك الفلسطينيون في المفاوضات عرضت ان ينضم الى وفد الأردن عدد من ممثلي المنظمة حتى يسهموا بأرائهم ويشتركوا اشتراكا فعلياً في المفاوضات » وقال انه اذا حدث ان اختلف الأردن « في بعض التفاصيل » مع المنظمة فليس معنى هذا اننا نطالب بحرماتهم من حقهم الطبيعي في اعلان رأيهم والاشتراك اشتراكاً فعلياً في تقرير مصيرهم ، ولكن « اختلافنا كان خلافاً عادياً بين زميلين في معركة يؤمنان بنفس الهدف » .

مناضلان ينجوان من الاسر

تمكن فدائيان فلسطينيان هما حمزة يونس ومحمد يوسف قاسم من القيام بعملية جريئة حيث تمكنا من الهرب من سجن الرملة في فلسطين المحتلة ليلة ٣ آذار بعد ان مكثا في السجن سنة ونصف السنة . والامر الجدير بالابراز في هذه العملية بالاضافة الى جراتها الفريدة ان المناضلين بعد ان هربا من السجن اعتمدا على خلايا الداخل السرية في الضفة الغربية التي أمنت لهما الاختباء في تل ابيب ريثما يتدبران طريقة للخروج الى شرقي الأردن . فقد ذكر محمد قاسم في مؤتمر صحافي عقده المناضلان دعت اليه « وفا » (٣/١٤) ما يلي : « كنت أعرف بعض الخلايا ولكنني كنت غير واثق من الاتصال... ولم يكن الامر صعباً كما تصورنا اذ سرعان ما نجحنا في اجراء الاتصال وقام قائد المجموعة وافراد الخلية بالاجتماع وناقشنا قضية تسللنا الى شرقي الأردن وبعد دراسة مستفيضة تقرر ان افضل ما نفعله وخاصة ان العدو يبذل كل ما يملك للقبض علينا ان نرتد الى عمق العدو وقد قام قائد الخلية بتأميننا الى تل ابيب بعد ان تزودنا ببطاقات شخصية بأسماء اخرى وارديننا ملابس مدنية . وصلنا الى تل ابيب وهناك كانت بانتظارنا شقة وضعنا فيها مدة اربعة ايام أمن لنا خلالها قائد المجموعة الاكل وكل ما نحتاجه » . ان قدرة مناضلي الداخل على التحرك بين الضفة الغربية وتل ابيب والاختباء مدة اربعة ايام فيها ثم التحرك مرة اخرى الى الضفة الغربية تشير الى كفاءة خلايا الداخل وهي بالتأكيد تسمر تصاعد العمليات الفدائية الاخيرة التي تمت في عدد من المدن

الأردنية وافقت على مبدأ اشتراك وفد فلسطيني مستقل في مؤتمر جنيف في حالة ما اذا وجهت دعوة الى هذا الوفد للاشتراك في المؤتمر . واضاف « ان الأردن اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وان هذا الاعتراف قائم ، ولكن في ما يتعلق بأن تكون المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني فهذا أمر لم يعرض في محادثات الاسكندرية » . وقد اوضح الملك حسين «للاهرام» (٤/٧) أن الأردن سيذهب الى جنيف كدولة يمسها قرار مجلس الامن ولها اراض احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وسيذهب بعد ذلك الى جنيف وفد منظمة التحرير ليتحدث من حقوق شعب فلسطين وهي مسائل تتجاوز « مسؤوليتنا » المباشرة . وقال حسين ان الأردن لم يعترض في يوم من الايام على تمثيل شعب فلسطين في أي مفاوضات وقال « لما أحسست ان إسرائيل تعارض معارضة شديدة ان يشترك الفلسطينيون في المفاوضات عرضت ان ينضم الى وفد الأردن عدد من ممثلي المنظمة حتى يسهموا بأرائهم ويشتركوا اشتراكاً فعلياً في المفاوضات » وقال انه اذا حدث ان اختلف الأردن « في بعض التفاصيل » مع المنظمة فليس معنى هذا اننا نطالب بحرماتهم من حقهم الطبيعي في اعلان رأيهم والاشتراك اشتراكاً فعلياً في تقرير مصيرهم ، ولكن « اختلافنا كان خلافاً عادياً بين زميلين في معركة يؤمنان بنفس الهدف » .

وبعيداً عن التعبير الانشائي : « الخلاف العادي في بعض التفاصيل » ، فان عناصر الموقف الأردني الراهن تجاه مسألة التمثيل الفلسطيني وتقرير المصير تظهر كما يلي كما كشف عنها المعرض السابق : ان الضفة الغربية جزء من المملكة وبذلك فليس من حق المنظمة ان تتحدث بشأنها ، غير ان المنظمة يحق لها التحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني التي تتجاوز « مسؤولية » الملك أي كل ما ليس له علاقة بالضفة الغربية ، وهكذا فان الاعتراف الأردني بمنظمة التحرير لا يعني ان المنظمة هي الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني ، وانها النظام الأردني شريك في هذا التمثيل ، ونصيب النظام في هذه الشركة فلسطينيو الضفة الغربية وشرقي الأردن . من هذه الحثييات « يوافق » الأردن على ذهاب وفد من منظمة التحرير الى جنيف ، بعد ان كان الموقف الأردني السابق ان الوفد الفلسطيني يجب ان يكون ضمن اطار